حماية أطفالنا من الأطعمة الكيماوية والفاسدة

إعداد: جورج كرزم / مركز العمل التنموي

مما لا شك فيه أن مواجهة تجارة الأغذية الفاسدة في السوق الفلسطينية قد حققت، في السنين الأخيرة، نجاحـات هامـة، علما بأن الإحصاءات الرسمية بينت بأن نحو 95% من المنتجات الفاسدة التي تمت مصادرتها كانت منتجـات غذائيـة مستوردة أو صهيونية وليست فلسطينية الصنع. وربما من ضمن المؤشرات الدالة على التناقص الكبير بالأغذية الفاسدة في الضفة والقطاع، الزيادة الكبيرة الحاصلة في كمية المواد الغذائية الصهيونية الفاسـدة التي تم حرقها في البلديات الصهيونية، والتي (أي كميات الأغذيـة المحروقـة) ارتفعت، منذ أواسط التسعينيات بأكثر من سبعة أضعاف. وذلك، إلى حد كبير، بسبب التراجع في تسويق المنتجات الصهيونية الفاسدة في السوق الفلسطينية.

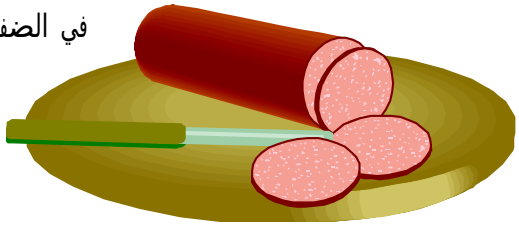

لهذا فإن بعض تجار الأغذية الفاسدة الذين يشكلون شبكة تمتد خيوطها باتجاهات مختلفة، عملوا ويعملون باستمرار علـى "تطوير" تقنيات وطرق جديدة "متقدمة" في الغش والتزوير والتمويه. الأمر الذي يتطلب الإرتقاء بـالوعي الإسـتهلاكي والغذائي الفلسطيني إلى مستويات نوعية أرقى، تتجاوز مجرد التدقيق في بطاقـة البيـان وتـاريخي الإنتـاج وانتهـاء الصلاحية. وفي هذا السياق، لعبت معارض السلع المغشوشة التي أقيمت في الضفة والقطاع، دورا مميزا فـي توعيـة المستهلكين حول كيفية الكشف البصري عن المنتجات الفاسدة.

ومما يساهم في تمادي تجار السموم الغذائية وبث سلعهم في السوق الفلسطينية، غيـاب التـشريعات الخاصـة بحمايـة المستهلك من الخداع والغش وبردع المعتدين على حقوق المستهلكين الذين من حقهم الحصول على معلومات وتفاصـيل علمية وحقيقية عن مكونات ومحتويات عبوات الأغذية التي يشترونها. ناهيك عن مكافحة الاحتكار والتلاعب بالأسـعار التي ترتفع أحيانا بشكل مبالغ به.

من ناحية أخرى، يجب التحذير من بعض البيانات المخبرية المضللة، والتي قد تكون صادرة لصالح شركات تجاريـة أو جهات رسمية معينة. وكمثال على ذلك، عملية التضليل التي حصلت في الفحوصات المخبرية الخاصة بـشحنة القمـح الأميركي الملوث في الأردن، في خريف عام 1999. حيث تم في حينه استيراد 150000 طن قمح من الولايات المتحدة الأميركية، وبعد الفحص الحسي في العقبة قررت لجنة الحجر الصحي عدم صلاحية الشحنة لاحتوائها علـى حـشرا ت صغيرة وكبيرة وفئران وبول ومخلفات سامة أخرى، وبالتالي لم ينصح بإدخالها إلى الأردن. وبـسبب التـضارب فـي المصالح، تدخلت جهات رسمية أخرى (في وزارة الصحة) وأجرت "فحوصات مخبرية" إضافية على عينات تم "تنظيفهـا وتعقيمها"، ولم تبين فحوصات تلك الجهات آثار بعض السموم والبول والمخلفات السامة. وعلى ضـوء ذلـك، توجهـت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك (الأردنية) إلى منظمة "الفاو" التابعة للأمم المتحدة، واستفسرت منها حول ما إذا كـان يجوز لوزارة الصحة أخذ عينات من القمح الذي تم تنظيفه وتعقيمه، بهدف فحصها. وكان جواب "الفاو" بـأن العينـات وبالتالي نتائج الفحص يجب أن تستند إلى القمح الأصلي (أي الوسخ) وليس القمح الذي تم تنظيفه وتعقيمه. وعندها قالت

جمعية حماية المستهلك بأنها غير معنية بنتائج الفحوصات المخبرية التي أجريـت علـى القمـح "المعقـم"، لأنهـا (أي الفحوصات) بنيت على باطل.

حماية المستهلك من الغش التجاري:

الحقيقة أن بعض المرتبطين مصلحيا بتسويق منتجات فاسدة أو سلع ذات نوعية وجودة رديئتين جدا، غير معنيين بتقويـة حركة حماية المستهلك التي يعتبرها البعض "السلطة الخامسة" التي يجب أن توفر لها الظروف المناسـبة مـن مـوارد وتشريعات وإعلام وغيره، بالإضافة للتشريعات الخاصة بحماية المستهلك والتي يعتبر غيابها شذوذا قانونيا.

يضاف إلى ذلك، أن الأطر والأجسام العاملة في مجال حماية المستهلك يجب أن تضم في صفوفها الخبرات والتخصصات ذات الصلة، كالصحة والبيئة والقانون وغير ذلك.

وعلى المستوى العربي الرسمي، بإمكاننا القول، أن هناك اعتراف حكومي رسمي بالتاجر والـصانع فقـط، ولا يوجـد اعتراف رسمي بأهمية حماية المستهلك. فهناك إجراءات معينة لحماية المستهلك وليس سياسات. كما أن المـستهلك لا يمتلك الحق القانوني في حماية نفسه والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب تعامله مع منتجات مؤذية أو فاسدة أو تناوله لها.

وبإمكان الصحافة والإعلام أن يلعبا دورا هاما في حماية المستهلك. لكن، وكما يحدث أحيانا، يلعـب الإعـلام المرئـي والمسموع والمقرؤ دورا لا يتقاطع مع مصلحة المستهلك، بسبب مداخيل وسائل الإعلام من الإعلانات التجارية، وبالتالي الدوافع التجارية التي تتناقض، في بعـض الأحيـان، مـع المـصالح الـصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستهلكين. لهذا نجد النشر المنحاز لـصالح التاجر أو الوكيل، في غياب الإعلام التنموي المدافع عن مـصالح المـستهلكين وحقوقهم.

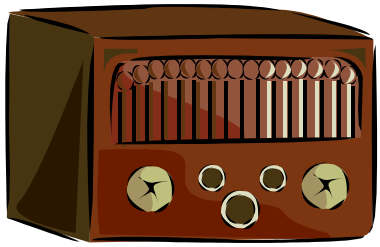

علاوة عن ذلك، حماية المستهلك لا تتضمن حماية الأخير ماديا فقط، بل حمايته أيضا معنويا وأخلاقيا من التلوث الثقافي والنفسي والفكري وهو أشد خطرا من تلوث وفساد السلع. ناهيك عن الحماية من التكتلات والاحتكارات العالمية. إذ لا بد لنا من تأطير النشاط الهادف إلى وقاية أجيالنا المستقبلية من الاختراق والغزو الثقافي والفكري.

أخيرا وليس أخرا، لا بد أن نؤسس توجهنا الاستهلاكي الوطني على قاعدة دعم الصناعات المحلية والوطنيـة وبالتـالي منحها الأولوية في الشراء، حتى وإن لم ترتق إلى مستوى الصناعات الأوروبية. بمعنى، يجب ألا نشكك في الـصناعة الفلسطينية والعربية إجمالا. إذ كيف سيطور المنتج المحلي منتجاته مادام السوق المحلي لا يقف إلى جانبه؟

المخاطر الصحية للسكاكر الاصطناعية والشوكولا والمسليات (الكيماوية) الأخرى:

يفضل أن نمتنع عن شراء السكاكر وأكياس الشيبس وألواح الشوكولا و"السوسات" وقناني العصائر والكـولا وغيرها من الأشياء المصنعة ليس فقط في المصانع الصهيونية والأجنبية الأخرى، وإنما أيضا تلك المـصنعة في المصانع المحلية. وذلك ليس فقط بسبب سلوكنا الوطني لترشيد الإستهلاك وبالتالي عـدم شـراء هـذه الأشياء غير الضرورية والتي يمكننا أن نستغني عنها، بل أيضا لأنها تسبب لنا مشاكل صحية. فعند تنـاول

الأطفال والأولاد بشكل خاص كميات كبيرة من الحلويات الإصطناعية والـشوكولا والـسكاكر والمرطبـات وغيرها من الأشياء الإصطناعية التي تحتوي على كمية كبيرة من السكر، فيتولد لديهم طاقة سريعة بـسبب احتواء هذه الأشياء على ما يعرف بالوحدات الحرارية (أي الطاقة الحرارية) الكثيرة، ولكنها خاليـة مـن أي فيتامينات أو بروتين أو معادن ضرورية لنمو جسم الأطفال والأولاد. وهذا يعني بأن الـسكاكر والحلويـات الإصطناعية غير مفيدة بتاتا للجسم من ناحية غذائية، وعندما نتناولها نشعر بالشبع دون أن يكون الجسم قـد أخذ حاجته من الفيتامين والبروتين والمعادن الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلـى انخفاض الشهية والانقطاع عن الأكل وبالتـالي ضـعف الجـسم فـي مقاومـة الأمراض وانخفاض في الوزن وبطء في النمو. كما تؤثر هذه الحلويات سـلبا على الأسنان بحيث يصيبهم التسوس. ومن المعروف أن الأسنان المسوسة هـي مكان جيد لنمو الميكروبات، مما يخفف شهية الأطفال ويؤخر نموهم ويعرضـهم لأمراض كثيرة مثل الروماتيزم وغيرها.

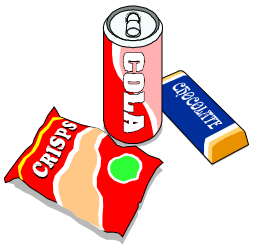

أما الشيبس فيضاف له، غالبا، مواد كيماوية (صبغات ومواد حافظة) ضارة جدا لجسم الإنسان.

كما أن "السوسات" (الحلويات والسكاكر المسماة بالسوس) فيوجد فـي تركيبهـا مـواد ملونـة اصـطناعية (الصبغات) التي تعتبر مواد سامة وتسبب مرض السرطان، بالإضافة إلى أن المشروبات الغازيـة (الكـولا والبيبسي وغيرها) تحتوي على مواد تؤدي إلى الإدمان عليها مثل الإدمان على القهوة والدخان.

ماذا يمكننا أن نتناول بدلا من الحلويات والسكاكر والمشروبات الإصطناعية(الكيماوية)؟

بإمكاننا أن نتناول أشياء لذيذة وطبيعية ومفيدة ومغذية للجسم وتحتوي على العديد من الفيتامينات والمعادن والبروتينات. ونذكر بعض الأمثلة:

a. عصير العنب الطبيعي والزبيب اللذين يمكننا أن نصنعهما من العنب (أو شـراءهما مـن السوق).

b. المشمش الذي نستطيع أن نجففه (وهـو غنـي جـدا بالفيتامينـات والمعادن)، كما نستطيع أن نصنع من المشمش القمـرديـن. وهنـاك أيضا بالإضافة للمشمش فاكهة مجففة أخرى تباع في الأسواق مثـل الخوخ والتين (القطين) والتمر وغير ذلك.

c. عصير التفاح الطبيعي الغني بالفيتامينات والمفيد جدا. وتحضيره سـهل جـدا وبإمكاننـا تخزينه لمدة سنة أو أكثر. وبإمكاننا تحضيره كما يلي: نعصر التفاح بالعصارة ثم نضعه في قناني زجاجية مقفلة جيدا ومعقمة (أي قناني قمنا بنقعها بالماء المغلـي لمـدة عـشر دقائق). وهكذا بإمكاننا شرب عصير التفاح الطازج في أي وقت من السنة وبدون سـكر اصطناعي ومواد حافظة. وهذا بالطبع أفضل بكثير من المشروبات الغازيـة والعـصير المعلب الذي يدخل في صناعته سكر اصطناعي ومواد حافظة تسبب أمـراض الـسرطان وغيرها من الأمراض الخطيرة.

فإذا أردنا حماية أنفسنا من المشاكل الصحية علينا الرجوع إلى الغذاء الطبيعي وإلى مـا كـان يقدمه أجدادنا إلى أولادهم وضيوفهم من زبيب وتين وخوخ ومشمش مجفف وقمرديـن وجـوز

ولوز وغيرها من الأشياء الطبيعية الغنية بالفيتامينات والمعادن الـضرورية للجـسم، وبـذلك نكون قد حافظنا على صحتنا.

إلى ماذا يجب أن ننتبه لدى شرائنا طعام مغلف أو معلب؟

قبل أن نشتري أغذية معلبة أو معبأة في عبوات يجب أن ننتبه إلى ما يلي:

أولا: التدقيق في بطاقة البيان وتاريخ إنتاج المادة الغذائية وتاريخ انتهاء صلاحيتها. ويفضل شراء المواد التي بقي على انتهاء صلاحيتها أكثر من ثلث الفترة الزمنية المحددة من تاريخ إنتاجها وحتى تاريخ انتهاء صلاحيتها.

ثانيا: شراء الأغذية التي تحتوي أغلفتها على معلومات وتفاصيل علمية حقيقية عـن محتويـات ومكونـات عبوات الأغذية. وهنا لا بد من التأكيد على أنه لا يكفي ذكر تعابير عامة في قائمة المحتويات على العبـوة الغذائية مثل (مواد حافظة) أو (مواد ملونة). بل يجب أن يتم ذكر المادة أو المواد الكيماوية التي اسـتخدمت كمواد حافظة أو مواد ملونة (صبغات) أو مواد منكهة (أي مواد تهدف إلى إعطاء نكهة معينة للطعام). لأن مجرد القول (مادة حافظة) قد يهدف إلى إخفاء المادة الكيماوية المحددة الموجودة بداخل العبوة والتي قد تكون مسببة لأمراض خطيرة، أو حتى قد يكون استخدامها في تصنيع الأغذية محظور أصلا. كما لا بـد لنـا أن نتأكد (من خلال الإستفسار ومراجعة المختصين بالصناعات الغذائية والمسؤولين) من خطورة بعض المـواد الكيماوية المستخدمة في المعلبات، وبالتالي أن نتجنب شراء أو تناول العبوات التي تحتوي على هذه المـواد. وللمثال لا الحصر، فإن مادة نيترات الصوديوم التي تستعمل غالبا لحفظ اللحوم ومعلباتهـا، تعتبـر مـسببة للأمرض السرطانية (مادة النيترات قد تتحول إلى مادة نيتروزوأمين التي تعتبر مادة مسرطنة).